بنود قمة الرياض حلول.. اذا ترجمت

حميد الموسوي

اجمع المراقبون السياسيون، على كافة المستويات والصعد، على ان مؤتمر القمة العربية في الرياض كان القمة الاهم خلال العقد الاخير، كونه انعقد في اخطر مرحلة مفصلية تمر بها المنطقة العربية المأزومة بالاحداث والوقائع والمزدحمة بالمشاكل والمتغيرات وتداعياتها، حيث الملف الفلسطيني المزمن ومستجداته وتداعيات الخلاف الفلسطيني الفلسطيني والمبادرة السعودية. والازمة اللبنانية وتجاذباتها السياسية المضطربة من اغتيال الرئيس الحريري ولحد الان. والازمة السودانية وقضية دارفور التي تزداد تعقيداً واضطراباً. والتوتر الذي تشهده الساحة الصومالية وتداخلاتها الجديدة بين ظهور "جماعة المحاكم" والتدخل الاثيوبي. وهناك القلق الدائم من تنائج وتداعيات التوتر الذي تصاعد بين طهران من جهة ودول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة من جهة اخرى. لكن الحدث الاهم يتمثل -باتفاق كل الاطراف المشاركة- بالملف العراقي. ومن هنا يصح القول بتوصيف هذه القمة على انها قمة الاستثناءات والمقررات، حسب متطلبات واهمية المرحلة وحساسيتها. لقد وجد القادة العرب انفسهم امام استحقاق عربي ستراتيجي يتمثل بالاتفاق على تحديد موقف واضح وصريح من العهد العراقي الجديد والذي فرض اجندته على الساحة السياسية والاقتصادية والامنية العربية، خاصة وان الاخوة العرب قد التقوا، بعد قطيعة دامت ثلاثة عقود من الزمن- بوفد عراقي يرأسه رئيس جمهورية دستورية شرعية مرت بمرحلتين انتخابيتين واستحقاق دستوري خلال فترة وجيزة وصوّت على قيام حكومتها ودستورها اكثر من اثني عشر مليون ناخب وفي احلك واخطر ظرف شهد التاريخ المعاصر، وهذه العلاقة كافية لالزام الاخوة العرب بضرورة التعامل مع الحالة العراقية الجديدة بكل تقدير واحترام وتحثهم على التصدي لمعالجة الوضع الامني العراقي المتدهور وما يعتريه من تدخلات اقليمية ودولية، والتطبيق الحرفي لما جاء في مقررات المؤتمر بهذا الخصوص، كون المسألة المتعلقة بالارهاب قد لا تستهدف الامن الوطني العراقي بمعزل عن المحيط العربي والاقليمي بعد ما تحولت الى ازمة دولية. خاصة وان الشعوب العربية وقادتها يشددون على ان العراق وشعبه جزء من الامة العربية وان الامن العربي كل لا يتجزأ كما نادى مؤتمر الرياض بهذا الحضور وهذا الاصرار جدير بترميم وتدعيم الجدار الامني العربي ابتداءا بالجدار العراقي وانطلاقا الى سماء ومياه وصحارى بلاد العرب الواسعة. ان استقرار الاوضاع الامنية والسياسية في العراق سيتيح فرصاً خرافية للاستثمارات العربية والتي ستنعش وتنشط الاقتصاد العربي بمجمله كون العراق بلد الثروات الطائلة والسوق المفتوحة الواسعة والكثافة السكانية الكبيرة والخطط العمرانية الانفجارية حيث بلغت الموازنة العمومية للعام ٢٠٠٧ اكثر من واحد واربعين مليار دولار خصص ربع هذه الميزانية لاقامة المشاريع الضرورية والتي من شأنها توفير فرص كبيرة للشركات العربية في المساهمة في هذه المشاريع وغيرها من المشاريع المستقبلية.

بانعقاد مؤتمر الرياض تكون القمة العربية قد التأمت ثلاثاً وثلاثين مرة. منها تسع عشرة قمة دورية، اما القمم الباقية فكانت طارئة او استثنائية، وبين انعقاد اول قمة عربية في مصر وقمة الرياض تعاقبت سنين، ومرت حقب، وترقبت اجيال.. وتطلعت عيون

لقد اشارت بنود مؤتمر الرياض - المتعلقة بالمسألة العراقية بشكل خاص- الى ضرورة دعم العراق في مواجهة التطرف. وطالبت الدول العربية بتخفيض الديون والتعويضات المترتبة على العراق نتيجة السياسات السابقة الهوجاء. كما نصحت بتحقيق المصالحة الوطنية. وتوزيع الثروة النفطية بين العراقيين بالعدل. وقد كان خطاب الرئيس العراقي السيد جلال الطالباني صريحا وموضوعيا في مطالبته الاخوة العرب بالمساعدة الفعلية للعراق في محنته الحالية ان كانوا يريدونه قوياً معافى. وذلك بعدما اكد انتماء العراق الاسلامي العربي وتمسك شعبه بالحالة الديمقراطية الجديدة وسعي كافة الاوساط والحركات السياسية فيه الى انجاز المصالحة الوطنية بين كافة اطيافها والتي يحاول الارهاب ومن يموله جاداً في سبيل تخريبها، وقدم الفقرات الدستورية العديدة التي تؤكد على توزيع الثروات النفطية والطبيعية بين ابناء الشعب العراقي بالعدل والمساواة.

وبعد ان انهى مؤتمر الرياض الاستثنائي جلساته واختتم اعماله يتطلع الشعب العربي الى خطوات التنفيذ لبنود ومقررات المؤتمر ويتطلع العراقيون بشكل خاص الى تنفيذ ما تعهد به اشقاؤهم وخاصة ما يتعلق بالملفات الضرورية من خلال الاسراع في تبني الخطوات التالية:-

* دعم العراق في مواجهة الارهاب بضبط الحدود ومنع تدفق المجرمين ومراقبة مصادر تمويلهم وتدريبهم وتجهيزهم.

* معالجة القطيعة الدبلوماسية العربية المتمثلة بانسحاب معظم السفارات العربية تحت ذريعة تدهور الوضع الامني علماً بان سفارات الدول الاجنبية استمرت في عملها داخل العاصمة العراقية رغم اخطر الظروف واشدها عنفاً. ولايشك احد في ما سيسجل لتواجد الاشقاء العرب على الساحة العراقية بسفاراتهم ووفودهم وقادتهم من الاثر الحسن والرضا والقبول او البالغين من لدن الشعب العراقي، وما لهذا التواجد من التأثير المباشر على الاوضاع السياسية والامنية في العراق وكيف ستلقي بظلالها وتساهم باستقراره وامنه. طالما يصر الاخوة على حرصهم والتزامهم بعروبة العراق وانتمائه الاصيل.

* اطفاء الديون والتعويضات من الاستحقاقات المترتبة على سياسيات السلطة السابقة والتي تثقل كاهل العراقيين وتحرم شرائح كبيرة من ضرورات العيش الكريم، وتشعرهم بجفاء اخوتهم العرب علما ان الدول الاجنبية اطفأت ديونها وتنازلت عن مستحقاتها مساهمة في بناء واعمار العراق المدمر.

الامل يحدو العراقيين جميعاً بان مقررات قمة الرياض جاءت نابعة من شعور جاد وحريص بالخطر والكارثة التي تهدد العالم العربي نتيجة اشتداد الهجمة الارهابية وتدهور الاوضاع العالمية وتخبط بعض السياسات غير المسؤولة وهذا الشعور لابد ان يترجم الى افعال وحلول سريعة تضع البوصلة العربية في مسارها الصحيح حرصا على مصير الامة ومكانتها، وحفاظا على حاضر شعبها ومستقبل اجيالها القادمة.

صلاح زينل

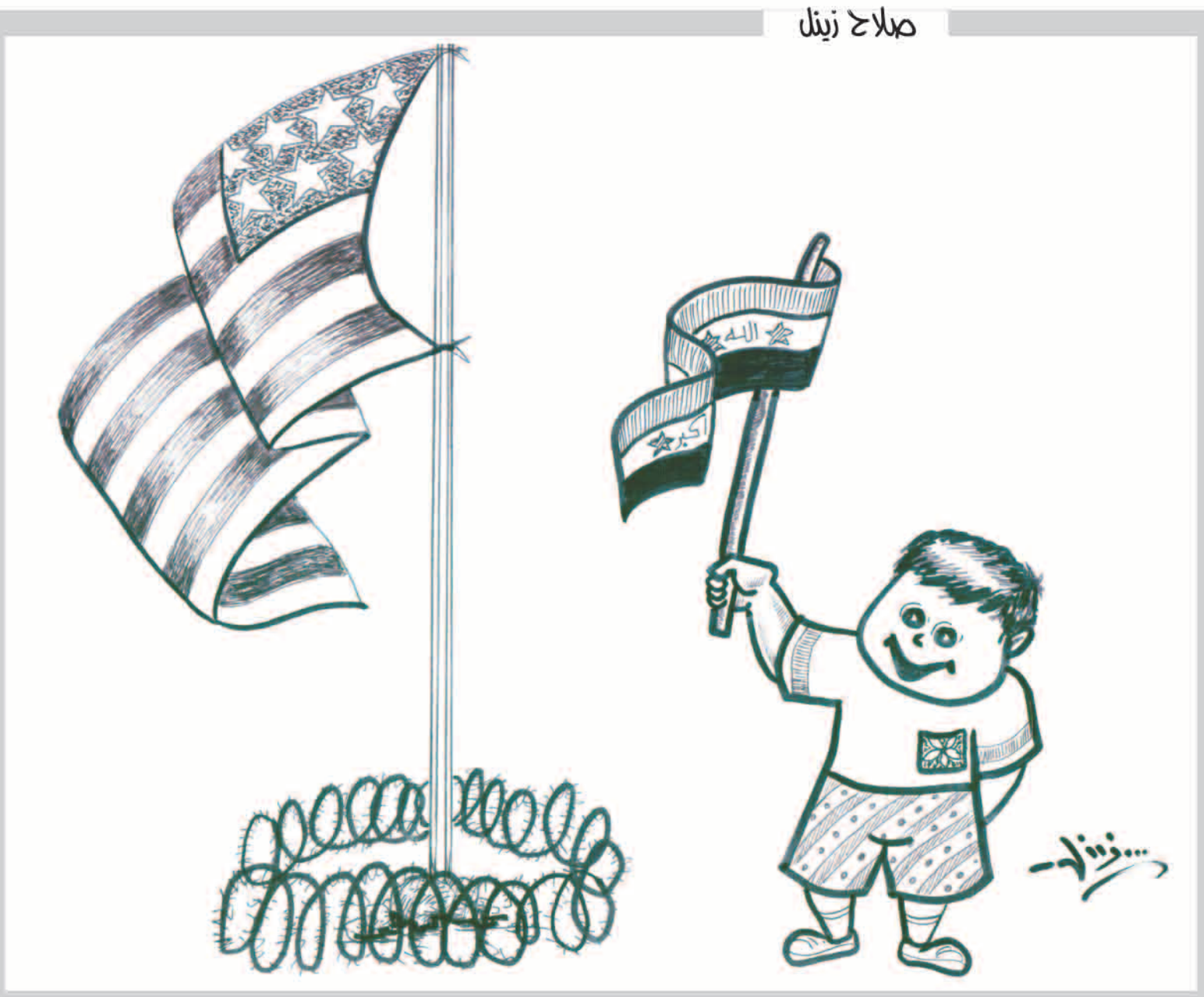

استراتيجية صراع وإرادة هيمنة

مروة كريدية - كاتبة لبنانية

حمل مفهوم السلطة عبر العصور، الكثير من المخلفات الميتافيزيقية، وحتى اللاهوتية، وبقي هذا التصوّر هو السائد المسيطر، الأمر الذي جعل الفكر السياسي هو المحتكر الوحيد، للحديث عن السلطة، إذ كان غالبًا ما تُعرَّف السلطة، بأنها سلطة الدّولة، أو السلطة السياسية، وأنها عبارة عن مؤسسات وأنظمة وأجهزة، تخضع المواطنين أو الرعايا لقوانينها داخل حدود دولة ما. لذلك فإن مفهوم السلطة بهذا المعنى يشكل نظاما من السيطرة، والهيمنة، الذي تمارسه فئة ما على فئة أخرى، متخذة بذلك صورا عدّة، منها صورة العنف تارة وصورة القانون تارة اخرى.

بهذا الوصف، تبدو السلطة كظاهرة، أداة إيديولوجية، وأداة قمعية، تسعى لإعادة إنتاج شروط الانتاج وعلاقاته، بهدف تغليف تناقضات مجتمع ما، وربطه وتوحيده.

هذا المفهوم الذي ساد عن السلطة في أذهان الناس، أخذ يتفكك مع بعض الفلسفات المعاصرة، ويُعد نيتشه من أوائل من حاول تفكيك مفهوم السلطة، مركزا على العنصر التفاضلي(١)، لتحديد وتوليد القيم أيا كانت، الأمر الذي يقسم البشر والمجتمعات، بكل موضوعاتها المتعلقة بها ورموزها، الى تعارضات متنوعة ومُختلفة، فيغدو العالم من وجهة نظر نيتشه، مجموعات متنافرة متناحرة، تتصارع بهدف الاستحواذ على كميات الواقع.

كما ان بعض التيارات الفكرية والاتجاهات السوسيولوجية، حاولت أن تنتزع من الفكر السياسي، احتكار مفهوم السلطة، ان التوجهات السلطة السياسية ما هي إلا أحد أوجه السلطة، وما هي إلا الأشكال التي تنتهي اليها السلطة، فهناك سلطة الأسرة، والعمل، والمال، والعقائد، وتأويل النصوص، والمعرفة.....

لقد استطاع ميشال فوكو(٢)، أن يستلهم نيتشه، في حديثه عن القيم والأخلاق، ليتكلم عن السلطة، متجاوزًا الطرح المنهجي نحو الطرح الأركيولوجي، من خلال ما عرف بالـ"جينيولوجيا" أي تاريخ الحقيقة، فهذه الأخيرة تعد الأداة التي تسمح للفلسفة بأن تلتقي بالتاريخ، بجعل الفلسفة تتخلى عن منطلقاتها الميتافيزيقية، والدفع بالتاريخ إلى أن يكون اهتماما بما يحدث فعلا في جميع مستوياته المختلفة.

لقد انطلق فوكو من أرضيّة متحركة لعلائق القوى، التي تولد دونما انقطاع، وبهذا المنظور، فليست السلطة بالضرورة هي رأس الهرم وحسب، وليست هي نابعة دائما من الأعلى، فهي ليست فوقية دائما، بل هي "محيطة" تأتي من كل صوب، وذلك بسبب انها متولدة، تتفاعل في كل لحظة، فالكائن يقع تحت سلطة مكوّنة من شبكة علائقية من مجموعة سلطات متفاعلة فيما بينها بشكل دائم ومستمر.

فالفرد محكوم بسلطة الادارة التي يعمل بها، وسلطة منظومته العقائدية التي يؤمن بها، وسلطة العادات والتقاليد التي يمارسها، وسلطة الأسرة التي ينتمي اليها، وسلطة الدولة التي يعيش فيها، وهكذا فالإنسان محكوم بسلسلة لا متناهية من السلطة المحيطة به بشكل دائم، ومستمر، ومتفاعل و"مولد" ومركب في آن، مجموعة هذه التفاعلات تشكل له واقعه.

وبهذا التوصيف فإن التركيبات المجتمعية، لا تقوم على الثنائية الضدية، فالمجتمع لا ينقسم الى أقوياء وضعفاء، رؤساء ومرؤوسين، بل هناك مجموعة علائقية لقوى متنوعة متعددة، تتكوّن منها أجهزة الانتاج وتعمل من خلالها، وتشكل المؤسسات الحامل للانقساماتَ والنزاعات والرابط بينها.

والسلطة بهذا الاعتبار ليست إلا حركة، بواسطتها تحول القوى فتخفف من حدة قوى لحساب قوى أخرى، أو تزيد من حدّة قوى، أو تعمل على قلب موازين بفعل الصراعات التي لا تتوقف. إذن السلطة هي الاستراتيجيات التي تؤثر في القوى وتجسد أهدافها، وتتبلور من خلال مؤسسات الدولة وأجهزتها كما تتبلور في القوانين وكافة أشكال الهيمنة المجتمعية الأخرى.

يمكن القول أن السلطة بهذا المعنى ليست "منصبًا" او شيئًا ملموسا، نمسك به، ونحتكره، ونتصارع عليه، فالسلطة استراتيجية ممارسة، تنطلق من نقاط لا تنحصر في خضم بحر من العلاقات المتحركة، وغير المتكافئة، مهمتها الأساس أن تنتج الواقع في أحدى مستوياته بكل تعقيداته وتعدده وغليانه.

إنّ أهمية جنيالوجية الحقيقة هذه، تكمن في كونها، أبرزت علاقة الحقيقة بالسلطة، فهذا الجانب هو الذي استعاده فوكو من نيتشه، وطبقه على موضوعات لم يكن تاريخ الفلسفة يحفل بها. فلقد لاحظ فوكو أن ما ندعوه حقيقة، هو نتاج لصراع القوى، ودخول قوة في علاقات مختلفة تتسم بالصراع، ومن ثم بالهيمنة، وبالسيطرة لأن ما يسمى بالواقع ليس ذلك المجال الساكن والهادئ الذي ينتظر فاعلا من الخارج لكي يؤثر فيه، بل الواقع يعج بالصراعات التي لا تنتهي (٣). إذ حينما يلتقي فعل بفعل آخر ينتج عنه صراع القوى، فتنزع كل قوة إلى الهيمنة والسيطرة. لهذا من العبث إقامة تاريخ للحقيقة دون الاهتمام بصراع القوى، فما يسمى، عادة، حقيقة ما هو إلا تجسيد لقوة انتصرت على قوة أخرى. وبالتالي فإن السلطة هي هيمنة وسيطرة قوة على أخرى، هذا ما يجعلها تأتي من كل مكان، وتنتج بمجرد ما يقع هناك التقاء لقوة بأخرى. إذ أن كل نقطة في الواقع قادرة على إنتاج السلطة، أي علاقات قوى. لهذا يتحدث فوكو، في سياق الفكر النيتشوي، عن إرادة للحقيقة همُها إقامة فصل بين ما يعتبر حقيقة، وبين ما يعتبر خطأ ووهما وضلالا. ولن نفهم شيئا من تاريخ الحقيقة، إذا نحن اكتفينا بالنظر إلى الحقيقة باعتبارها الصدق والحق الذي انتصر على الخطأ، لأن هناك ماهية تميّز كل واحد في ذاته، وتجعل كل طرف من أطراف "بنية" الحقيقة ينفصل عن الآخر بمجرد ما نعرف أن الحق حق، والخطأ خطأ. بيد أنّ الفصل ليس فصلا تاما ونهائيا، فما يعتبر حقيقة يمكن أن ينقلب وينتقل إلى ما يناقضه، وهذا ما يظهره تاريخ الحقيقة. حيث نلاحظ، أن حقيقة ما لا تبقى ثابتة ولا أزلية.

فالحقائق متعددة في التاريخ، تبعا لتعدد القوى المُشكلة له من جهة، ولنمط العلاقات التي تقوم بين القوى من جهة أخرى. فعندما نتابع، في التاريخ، كيف انتصرت قوة على قوة أخرى، وكيف أنّ استراتيجية تحكمت في صراع القوى، نفهم لماذا تمّ الرفع من مكانة حقيقة ما، واعتبرت صدقًا على حساب ما تمّ إقصاؤه على أنه خطأ.

في هذا المنحى، فإن إقامة تاريخ للحقيقة، انطلاقا من صراع القوى، ما كان ليتم لولا الربط "الحدث الأركيولوجي" (٤) وبهذه المعاني المتقدمة ستتخذ إشكاليات السياسة والسلطة والحقيقة والمعرفة، معاني أخر فلن تعود المسألة تحديد مواقع الحقيقة والسيادة الطبقية، بل إنّ مفهوم الحقيقة ذاته سيصبح عبارة عن مجموع الاستراتيجيات والعمليات التي يتم بفضلها إنتاج العبارات وتوزيعها وتداولها، فالأمر لا يتعلق بتحديد منهج الوصول الى الحقيقة، وإنما بتحديد الجهات التي تنتمي اليها هذه الحقيقة اوتلك، فالأركولوجيا لا تعني الانتصار لقيمة على قيمة أخرى، وإنما البحث في قيمة القيم وتحديد نظام الخطاب وسياسة الحقيقة.

والسؤال الذي يراود الأذهان هو: هل يمكن إيجاد واقع لا سلطة فيه؟ وهل هناك كيفية يمكن للفرد أن يعتمدها للالتفاف على السلطة التي تواجهه في كل مكان، والتي تقيم سياجا من الضبط والمراقبة، يحيط بكل سلوكاته وتصرّفاته؟.

إن على الفرد عدم التوّهم أن هناك واقعا لا سلطة فيه. إن عملية التحرر الفعلي من السلطة لا تتم إلا عندما يخضع القوة، من أجل امتلاكها، لذاته انطلاقا من الذات نفسها، مما يعني أن على الفرد أن يجعل من قوته قوة تؤسس الحقيقة، عندما يطوي الخارج عنه لكي يصبح داخلا فيه.

والحقيقة عندها، هي استعادة لما سبق أن وقع، ولكن بشكل مختلف. ذلك أنّ التنوّع في تلك الحالة، هو محرك التحول الذي تعرفه الحقيقة، والذي يجعل من الحقائق التي يتم الرّفع من مكانتها كحقائق، حصيلة ثني واستيعاب قوة لقوة أخرى.

هوامش:

١- Nietzsche, Humain, trop humain, T١, trd. R.Rovini, Idées Gallimard ١٩٦٨, préface, p٧ ٢٤ ٢- Michel Foucault; les mots et les choses, Gallimard ١٩٦٦, p ١٢

٣- Nietzsche: Généologie de la morale, idée/Gallimard, ١٩٦٤. Trd Henri Albert, p. ١٠٨.

٤- Michel Foucault: Les mots et les choses, op.cit p. ٢٣٠.

القضاة حماة حقوق الناس.. من يحميهم؟!

ابو حيدر المولى

مؤتمر استقلال القضاء العراقي الذي عقد في نهاية اذار الماضي في بغداد يعد بحق ظاهرة صحية، وتقليداً يحتذى به، بما يحمله من تطمينات وما يبشر به ضمانات لحماية الحقوق واسترجاع المغتصب منها ومطاردة الجريمة وملاحقة العابثين بالحقوق الخاصة والعامة دون خوف من تدخل محوسبيات ومنسوبيات الجهات المتنفذة في الحكومة. وهذه من نعم العهد الجديد الذي فصل بين السلطات الثلاث واعطى للقضاء كامل الاستقلالية بعدما كان القاضي اداة بيد ادنى المستويات من مسؤولي السلطة السابقة بل كان افراد الحمايات يتحكمون في قرارات القضاء ويؤثرون في تغيير الاحكام شدة وتخفيفاً وتبرئه باستخدام انواع طرق واساليب الترغيب والترهيب مع القضاة. فقد استثمر القضاة حقهم المشروع الذي كفله الدستور العراقي الجديد وطالبوا في هذا المؤتمر بضرورة ابعاد السلطة القضائية عن كافة اشكال المحاصصة الطائفية والحزبية والقومية باعتماد مبدأ الفصل بين السلطات كأساس قانوني ودستوري ييسر عمل السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية كل على حده وبحسب اللوائح القانونية المنظمة لعملها واساليب تنفيذ برامجها وخططها. كما طالب المؤتمرون بضرورة توفير الحماية الكافية للقضاة والذين يتعرضون للخطف والتصفيات من قبل زمر الارهاب وعصابات الابتزاز نظراً للدور البطولي الذي يقوم به القضاة في التصدي للارهاب وعصابات الجريمة المنظمة في ظل ظروف حالكة وخناذق متداخلة واستشراء الجريمة بانواعها.

ومع ان الدستور العراقي الجديد قد كفل استقلالية القضاء والزم المشرع بالمباديء الاساسية التي تحفظ للقضاء هيبته وتصونه من اشكال المؤثرات الخارجية الا ان هذا الالتزام -على ما يبدو- لم يكن مكتملاً، فحسب رأي السيد رئيس مجلس القضاء الاعلى: ان هناك نصوصاً في الدستور تشكل خرقاً لمبدأ استقلالية القضاء، وابرزها مسألة الموافقة على تعيين رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس هيأة الادعاء العام، ورئيس هيأة الاشراف القضائي.

اذ لا يتم تعيين هؤلاء القضاة واناطتهم بالمسؤوليات المحددة الا بعد استحصال موافقة اعضاء البرلمان وباغلبية مطلقة. ان حساسية المسؤوليات القضائية المشار اليها في النص الدستوري المذكور تستدعي المزيد من التروي والدقة من قبل المشرع الدستوري في التعامل مع مفرداتها بحيث لا تترك ثغرة ولو جزئية يمكن النفاذ من خلالها لارباك عمل السلطة القضائية. ومع ان السيد راضي الراضي رئيس الجريمة المنظمة التي ساعد النظام السابق على اطلاق اكثر من ثمانين الفا من عتاة المجرمين قبل سقوط السلطة السابقة بايام ووفود زمر القاعدة الضالة الذين جندتهم لتنفيذ مخططاتها في الحاق الخراب بالعراق وترويع شعبه الامن، ما ساعد على تفشي الجريمةبشكل مروع، الامر الذي استدعى استنفار القضاء لملاحقة العابثين وانزال اشد العقوبات بحقهم ما جعلهم يستهدفون القضاة في ردة فعل هستيرية متوحشة. ومن هنا فعدم توفير الحماية للقضاة سيكون له الاثر السلبي على عمل واستقلالية القضاء حيث سيترك القاضي تحت طائلة التهديدات المستمرة والتي قد تدفعهم الى ترك العمل او الهجرة الى خارج العراق حفاظا على حياته وعائلته.

لاشك ان السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة الوطنية هيأة النزاهة اثنى على استقلالية القضاء العراقي واعتماده العلمية وتمسكه بالنصوص القانونية بنزاهة وحيادية تامتين. الا انه اكد على ضرورة توفير الحماية الخاصة للقضاة وعوائلهم اسوة بالمسؤولين في الحكومة بعد تكرار عمليات الخطف والقتل التي تعرض ويتعرض لها القضاة من قبل العصابات الارهابية وزمر العودة لارتكاب جرائم اشد بشاعة من سابقاتها، وغير التهاون والتساهل مع المجرمين فقد شجعت الرعاية والخدمات التي تقدم للسجناء والتي حولت السجون الى اقرب ما يكون من "فنادق الخمس نجوم"، والمماطلة والتسويف في تنفيذ الاحكام بحق اكثرهم هذه العوامل شجعت بعضهم على التمادي في ارتكاب الجرائم المختلفة.

ان المرحلة الراهنة والمنعطف الحرج الذي تمر به العملية السياسية وما تشهده من تأمر خارجي ومحلي واضطراب امني يستدعي رعاية خاصة واهتماماً مركزا بجنبة القضاء حماية لها وتنفيذاً حرفياً لقراراتها دعماً لخطة بسط القانون ولاعادة الامن والاستقرار الى ربوع عراقنا الحبيب.

الدستور العراقي الجديد كفل استقلالية القضاء والتزم بالمباديء الاساسية التي تحفظ للقضاء هيبته وتصونه من كل اشكال الضغوطات والمؤثرات الخارجية

يقع على عاتق الحكومة الوطنية واجب حماية القضاة من الوقوع تحت طائلة التهديد المستمر مثلما يتطلب منها التنفيذ الفوري للاحكام الصادرة عنهم دون تساهل وتراخ